يوميات مثقف جائع

يوميات مثقف جائع

مصطفى محمد

تصميم الغلاف: محمود عبد الناصر

تدقيق لغوي : محمود ربيع

رقم الإيداع: 27993 /2022

I.S.B.N:978- 977-6854-94-9

الطبعة الأولى2023م



الإدارة: 17 ش عزت باشا المطرية، القاهرة.

المدير العام: آية سعد الدين

مدير النشر : د. رامي عبد الباقي

المدير التنفيذي : ثائر عزت

هاتف: 01099387500 - 01147633268

E – mail:zeinpublish2017@gmail.com
Facebook: Zein Publish

مصطفى محمد

يوميات مثقف جائع

مقالات



مقدمة

بما أننا بعام الجوع، وقد أخذ منّا الجوع نصيبًا عظيمًا، وجرّائه التصقت بطونُنا بظهورنا من شدة الجوع؛ فقد وجدتُ أنه من الملائِم واللائق بهذا الظرف القاسي الكتابة والتعبير عن مثل هذا الظرف، حيث أنه من الجنون توجيه دفّة الحديث عن غير الجوع، ونحن بعام الجوع!

فالكتابة لا يمكن أن تصبح سوى لسان حال الواقع، تعبّر عنه، تصف آلامه وأوجاعه، وما عدا ذلك فهو هراء لا قيمة له، فما فائدة أن تحدّثني عن جمال المعمار في منزل بالقرب منّا وبطني خاوية على عروشها لم يدخلها غير الهواء، فمثل هذا مثل الذي جاء يحدّثُني ومنزلي يحترق عن الصلاة لأجل أن ينطفئ الحريق، بدلًا من أن يجلب لي دلوًا من الماء.

وفي مكتبتي، بينما أنا جالس وسط كتُبٍ هنا وهناك، خطر لي خاطر ما دفعني إلى أن أخطّ ذاك المؤلَّف.. كنت قد تذكرت بمناسبة هذا العام الذي لا أرى فيه سوى الجوع سلعة رائجة، حكاية قلم في عصر مضى قد تضوّرَ صاحبه جوعًا، لم يجد ما يسدّ به رمقه، لم يجد غير قلمه أمامه؛ فأضحى يكتب كل يوم لاهيًا نفسه عن جوعه، وليجد عزاءَه في قلمه، حيث كان مثقفًا، يمتلئ عقله بأفكارٍ وآراء حرة، بينما معدته فارغة.

وإنني لم أجد أنسب من ذلك ولا أليَق للكتابة عنه، إنني في فصول ذلك الكتاب سأسرد يومياته، لكن بقلمه هو، أي أنّني سأتركه يحكي عن يومياته بنفسه، بلا ثمّة تدخّل منّي على الإطلاق، ويمكنكم اعتبار تلك المحاولة خطوة على طريق طويل قد ابتدأته أقلام حرّة، وقد امتلأ بخطوات كبيرة على طول المشوار، وفي ظنّي أنه لن تكون لهذا الطريق نهاية إلا بفناء البشر، فطالما أن الروح كامنة في الأجساد ستظهر الأقلام كل يوم لتمثل خطوة جديدة على ذاك الطريق.

من أكون؟!

هم ينعتونني بالمثقف، وقد بحثتُ عن مرادف لهذا النعت؛ فوجدتُّ أن الشائع في أذهان الناس المرء المحشو عقلُه -أو بالأحرى ذاكرته- بمعلوماتٍ من كتب كثيرة، جمعها وطالعها؛ فهو كثير القراءة.

وبحسب المقياس الشائع، فإنك لا تكون مثقّفًا إلّا بتلك المعلومات، وكلما عظُمَت حصيلتك المعلوماتية كلما أضحيتَ في درجة ثقافية أعلى، وفقط!

هذا كل شيء يمكن أن يصلنا عن المثقف.

لكنني لن أتجمّل، وأدّعي أنّني مثقف بهذا المعنى؛ فذاكرتي أولًا ليست بالقوة المطلوبة، بحيث تكون قادرة على استقبال تلك الحصيلة المعلوماتية المتطلّبة بحسب المقياس آنف الذكر، وتكون قادرة على استدعاء تلك المعلومات في أي وقت للإدلاء بها في تجمع ثقافيّ مثلًا، أو شيء من هذا القبيل.

الشيء الوحيد الذي يصح عنّي هو أنّني أهوَى القراءة، ويمكن اعتباري قارئا نهمًا؛ فلا أدّخر جهدًا ولا فلسًا واحدًا في اقتناء الكتب، وقد تردّد إلى بيتي أحدهم ممن يعتمد ذاك المقياس الشائع؛ فوجد لديّ حصيلة لا يستهان بها من الكتب، لكنها مبعثرة غير مرتّبة، على الفور

منحني ذاك اللقب في الحال، دون أن يسمع منّي، أو حتى يخضعني لأي اختبار لذاكرتي يتيقّن من خلاله من مدى استحقاقي لهذا اللقب من عدمه.

ومن و اقع اطّلاعي المتكرر تكشّف لي معنى آخر لأن تكون مثقّفًا، ليست الحصيلة المعلوماتية، إنما في الفكروالتحليل، والنقد والتدقيق.

إنّك تقرأ لتشكيلِ وتكوين آلة عقلية لديكَ قادرة على النقد والتحليل، لتكوّن بها رأيًا يميزك، ويكون نافذة تطل من خلالها على الأحداث والأشياء؛ فتراها انطلاقًا من رأيك المتكون لديك.

وأحسبُني أنّني قد نجحتُ في هذا المسعى، وقد تكلّل مسعاي في الأخير بالنجاح، فقد أضحيتُ أرى الأمور، و أترك بها رأيًا أراه معقولًا ومُمكِنًا.

ومن اللحظة التي أضحيتُ بها صاحب رأي صاحبتُ القلم، وصاحبَنِي، وقد أَلِفتُ صحبتَه، وألِفَني؛ فلا يخلو جيبي منه، وإن خلا من أموال!

وقد شاء السميع القدير أن أكون في عصر تعصفُ به الأزمات من كل حَدْب وصوب، أزمةٌ هنا وأخرى هناك، أزمات لا ينكوي بنارها سوى البسيط الكادح، أما الأمير؛ فهو في قصره، قابع يأكل السمين، والحلوى بمشتقاتها، ثم يستدعي طبيبه ليلًا ليعالجه من آلام مبرحة بمعدته، فهي عاجزة عن الهضم لكثرة ما نزل إليها من طعام.

بسبب ذاك الأمير، وسياساته الاستعمارية والاقتصادية الفاشلة، وحكومته التي لا تعرف غير الفشل منهجًا في قراراتها، استفحلَت الأزمة، وأضحى نَيْلُ رغيف واحد من الخبزعزيز، من أسمى الأماني.

و إنّني بسيط كادح، لم أكن استثناء عن ذلك الو اقع المرير؛ فقد أصابني ما أصاب الناس، إلا أنّني توصّلتُ الى حلّ يسد عني الجوع، أن

أكتب وأصف أحوال عصري هذا لمن يأتي من بعدي؛ فأنا أستعيضُ عن الخبز بالكلمات؛ فكل كلمة أكتبُها تلهيني عن آلام الجوع؛ فأشعر بالشبع! فأنام قرير العين.

فلا مناص من الحبر والقلم، ففيهما حياتي، وإلا مُتُّ من الجوع.

صحافة زماني!

بحكم أنني مصاحب للقلم والحبر؛ فقد استدعَى هذا أن أتردد على صحف عدة، وقد عملتُ تقريبًا في غالبية تلك الصحف، بدءًا بالصغيرة منها، مرورًا بالشهيرة، وصولًا لأكثرها شهرةً ورواجًا.

ومن جولتي هذه استطعتُ استخلاص الطبيعة التي تتصف بها وظيفة {الجورنالجي}، إنها شاقّة على أناس، وليّنة سهلة على أناس آخرين.

فقد أمر الأمير بإصدار جريدة -في صدر حكمه- لتكونَ لسان حاله وحكومته، وقد استكْتَبَ فيها كبار الكتّاب من أصحاب الأقلام، وحتى صغار الكتّاب، وقد منحني القدَرُ فرصة عمري لكوني من زمرة صغار كتاب تلك الجريدة.

كنتُ ممتلئًا حماسًا وجرأة؛ فدخلت المقر الجديد للجريدة الجديدة، وأحسبني –وقتها- بالغَ الجنّة، وكانت خير فرصة لأن ألتَقِي بكبار كتّاب زماني، أسمع منهم؛ لآخذ عنهم، فأسير في دهاليز المهنة، وأعرف خباياها.

بدأت بكتابة أول مقال لي بالجريدة، وكان بعنوان {بأيّ ذنب قتلت؟!}، كان لُبّ المقال حكايةً كنت أنا شاهدًا عليها.

ففي يوم قارس البرودة، وفي طريقي إلى منزلي عائدًا من مقر الجريدة، شهدتُ فتاة صغيرة منزوية في زاوية صغيرة تحت ممرٍّ خشبي، تحتمي به من المطر، عليها خرقة تحاول أن تحصل بها على الدفء، وكانت ترتجف رجفة الموت، وكأنها تحتضر من عظم البرودة الشاعرة بها.

حينها لم يكن أمامي سوى غطائَين في بيتي، ألتحف بهما في مثل تلك الأيام، قررتُ حينها التخلّي عن أحدهما، والاستعانة بالآخر على البرد القارس.

ذهبتُ إلى بيتي، أخذتُ الغطاء وهرعتُ إليها، لأجدها جثة هامدة، وقد فاضَت الروح إلى بارئها.

جعلتُ أول مقالٍ لي كاشفًا الستر عن واقع مرير ليس بالإمكان احتماله، وبرغم ذلك نُشِر المقال كاملًا، بلا حرف ناقص أو محذوف.

والحق أقول، أنه بعد نشر المقال السابق، جاءَني أحد كُتّاب الجريدة الكبار، مُهنئًا إياي، ومُرحِّبًا بي في صحبته، حينها كان قلبي يتراقص بالغًا تمام سعادته.

أتبَعْتُ المقال السابق بمقال آخر، عقدتُ في الأخير مقارنة بين عِشَشٍ تتسرّب إليها الزواحف السامة، وبين مقرّ الجريدة الفخم المبْنِيّ على طراز قلعة في القرون الوسطى، قلت:

{أي عقل وأي منطق يُمكن له قبول تلك المفارقة، مساكين قابعون بداخل عشش تتسرّب إليهم الزواحف السامة لتجهز عليهم واحدًا تلو الآخر، ونحن هنا بمقر جريدتنا وقَد بُني على طرَاز قلعَةٍ بالعصور الوسطى، نكتب دفعًا عن حقوقهم!}.

نُشِر المقال، وبعد صدور العدَد بلحظات وجدتُ مسئولًا رفيع المستوى مندوبًا عن مكتب الأمير، أخبر بطلب الأمير رأسًا مقابلتي، أنا ورئيس التحرير.

توجّهتُ بصحبة رئيس التحرير للقصر الملكيّ، جلسنا بغرفة الانتظار قرابة النصف ساعة، ثم جاء من يصطحبنا إلى مكتب الأمير.

دخلنا على الأمير وقد ارتسمَت على ثغرِه ابتسامة بسيطة، وكانت الجلسة عبارة عن توجيهِ العتاب على ذكر مثل هذه المشاهد -يقصدُ بها تلك التي بيّنها المقالان-، واختتم حديثه معنا بعدم رغبته في تكرار تلك الزيارة -زيارتنا له- لمثلِ هذا السبب.

ونتيجة لذلك كانت مقالاتي التي من تلك النوعية عصية على النشر، وظل الوضع هكذا إلى أن تركتُ الجريدة؛ فوظيفة الجورنالجي كانت شاقّة عليّ أنا وأمثالي، بينما هي لينة سهلة على كُتّاب آخرين، فنفس هؤلاء الذين سارعوا إليّ يهنئوني بمناسبة مقالي الأول، هم نفسهم الذين قد خاصموني، بل واختصموني لمّا غادرت الجريدة، فهؤلاء كـ{جورنالجية} قد كانت وظيفتهم لينة سهلة، هم لم يدخروا جهدًا يذكر في الميل مع الهوى.. هوى الأمير.

هذا عن جرائد ناطقة بهوى الحكومة، لكن كانت على الساحة جرائد أخرى، مستقلة، يملكها أشخاص، يمثّلون مصدر التمويل لها، وتلك الأخيرة تتميز بمساحة من الحرية؛ لأنّكَ حينها تعبر عن وجهة نظرك المستقلة عندما تنشر مقالًا فيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الجريدة أو حتى صاحب الجريدة، لكن أكثر ما يميّز تلك الجرائد أن عمرها قصير؛ فلا يكاد أصحابها يحصلون على ترخيص بصدورها، حتى يُلغَى الترخيص مرة أخرى بعد صدور عدد أو اثنين، وأطول تلك الجرائد عمرًا، وأكثرها حظًا، ظلَّت مستمرة قرابة الستة أشهر لا أكثر.

و من هنا انقسمَت الصحف المستقلة إلى صحف إخبارية، وصحف رأي.

الأولى تعنِي بالأخبار بالبلاد، من كافة الأنواع، حتى الأخبار الشخصية لرموز المجتمع الأثرياء، وبمناسبة ذكْر تلك الأخيرة فقد قرأتُ من أمثالها خبر{انفصال السيد {عزيز} عن قرينته السابقة السيدة المصون السيدة {فاطمة} رغم محاولات حثيثة للصلح بينهما}.

حيث أن المدعو{عزيز} كان صاحب أبعادية، في قلبها سر ايا السيد {عزيز}؛ ليستمتع سيادته بهدوء الجو وسط الأشجار والنخيل.

وأهم ما يميز الجر ائد الإخبارية أنها تُغلّب أخبار الأمير وتحركاته على باقي الأخبار؛ فالأمير اليوم يفتتح مجمّعًا هنا، أو مستشفى هناك، تجد الخبر متصدّرًا صفحاتها، وتسهب هي في شرح مميزات شخصية الأمير، حتى ليتراءى لك أنه نبيّ.

ومع ذلك، تبقى بتلك الصحف الإخبارية مساحة للرأي، أقصد بها مقالات الرأي، لكنها مساحة محسوبة ومُقاسَة بمقياس شديد، ويمكن القول أن مساحة الرأي فيها مساحة زائفة، غير حقيقية.

أما النوع الآخر.. صحف الرأي، فإنك ستجد أن معظمها يصدر في الخارج، حيث أن السيناريو المحفوظ أضحى كالآتي:

يصدر ترخيص للجريدة، ثم وبسبب مساحة الرأي فيها يتم سحب الترخيص بعد صدور الأعداد الأولى منها، الجر ائد الأفضل حالًا يُسحَب ترخيصها بعد صدور العدد العاشر منها، يغادر صاحب الجريدة إلى بلاد بالخارج، ومعه الكوكبة من كُتّاب الجريدة، ويبدأ إصدارها من الخارج، وقبل أن يغادر صاحب الجريدة يتفق مع أناسٍ له بالداخل على تهْريب أعداد الجريدة الصادرة بالخارج إلى داخل البلاد.

طبعًا من تلك الصحف المستقلة الصادرة بالخارج، والتي يتم تهريب أعدادها إلى داخل البلاد، منها ما تم ضَبْط أعدادها داخل البلاد، وإعدام تلك الأعداد ومَن وُجِدَت بحوزتهم؛ فأضحَت عاجزة عن دخول البلاد، ومنها ما عجزَت الحكومة عن ضبط أعدادها أو مَن بحوْزَتِهم تلك الأعداد، إلا أن البحث ما زال جاريًا عنها لإعدامها.

ومن أعجب المو اقف، وأكثرها غر ابة، هذا الآتي:

كانت إحدى الصحف المستقلة، والتي تنتمي إلى صحف الرأي، ذات توزيع ضخم، حيث كانت توزّع في بداية الأمر مائة نسخة، إلا أنّه لم يمر سوى القليل من الوقت، لتصل مبيعاتها إلى مائة ألف نسخة.

ولأنها صحيفة رأي؛ فمقالاتها تعبر عن آراء أصحاب الأقلام فيها، عندها أصدرَت الحكومة قرارًا غير عاديّ، وأيضًا غير مألوف، فمن المتوقع والمعقول أن تقوم الحكومة بسحب ترخيصها؛ لأنها -بنظر الحكومة- معادية، إلا أن الأخيرة كان قرارها سحب الملكية من مالكها الأصلي لتستَقرّ بيد الحكومة؛ فأضحَت الجريدة مملوكة للحكومة.

بهذا القرار، اعتقدَت تلك الحكومة الخرقاء أنها ستستفِيد بأرباح هذا التوزيع الضخم، فضلًا عن أنها وضعَت يدها على خزانة الجريدة بما فيها من أرباح تم تحقيقها أيام كانت مملوكة لمالكها الأصلي.

قد ضربت تلك الحكومة المثل في الغباوة والحمق، إذ أنها اعتقدَت أن توزيع الجريدة سيبقَى على حاله كما كان بالسابق، لكن النقيض تمامًا هو ما حدث.. انخفض توزيع الجريدة من مائة ألف إلى نحو خمسمائة نسخة.

قد حدث منذ اللحظة التي تحوّلَت فيها الجريدة من ناطقة باسم المواطن لتصبح ناطقة باسم الحكومة، فحينما كانت ناطقة باسم المواطن كانت تحوِي مقالات تحلّل وتدقّق الو اقع، تفضح المسؤول

وتنقده، أما وقد انتقلت في يدِ الحكومة أضحى من غير المسموح وجود مثل تلك المقالات في الجريدة.

أضحى الموطن الأصلي لصحافة الرأي المستقلة بالخارج، تحتضنُها دول أوروبا، وغيرها من الدول، وقد فكّرتُ مليًّا في السفر للخارج، خاصة وقد دعاني صديق عزيز هو صحفي كان قد أصدر صحيفة هنا مستقلة للرأي، إلا أنها صُودِرَت بعد صدور العدد الثاني منها؛ فسافر للخارج لإصدار الصحيفة من هناك، وقد دعاني للاشتراك معه في إصدار صحيفته بالخارج، ولكنّي لم أتسرّع وأُعلمه موافقتي رغم ما أواجه هنا من تضييق، بل طلبتُ مهلة للبحثِ بالأمر.

خلال تلك الفترة كنت قد تقدّمتُ لأكثر من صحيفة للعمل بها، وما هو سوى العدد الثاني أو الثالث حتى يتم إعفائي من مهامّي في الجريدة، تحاشيًا من صاحبها إغلاق جريدته، لأكون أنا المتسبب في ذلك، فبدلًا من ذلك يقرّر صاحب الجريدة الاستغناء عن قلمي في جريدته خشية إغلاقها.

قد ضاقت بي السُبل، ولم أجد لقلمي موطئًا في صفحات أية جريدة، حينها لم أرَ غير جدوى عرض صديقي، رأيتُ أنه كان مُحقًّا فيما عرضه وما فعله من السفر للخارج، حينها فقط أعلمته بموافقتي على أن ييسّر لي إجراءات السفر قبل أن أُمنع من السفر.

و فعلًا تجاوزتُ حدود موطني قاصدًا حدود دولة أخرى؛ علّني أجد لقلمي فيها موطئًا.

وصلتُ مطار البلد المقصود، وقد استقبلني صديقي هناك بحفاوة وحرارة، وبعد أن انتهى كلٌّ منّا من الترحيب بالآخر استقلَلْنا سيارة قاصدين منزل صديقي المقيم به.

بعد أن بلغنا المنزل، جلستُ على أريكة كانت بالصالة ألتَقطُ نفسي من تعب السفر، ثم سألته عما إذا كان قد اختار مقرًّا لجريدته التي ينوي إصدارها؛ فكان جوابه أنه سيصدر الجريدة من ذاك المكان، وأشار إلى منزله، حتى أنه أخذني من يدي ودخلنا غرفة كبيرة نسبيًّا بمنزله، ووجدتُ فيها آلات الطباعة والكثير من أوعية الحبر، وغيرها من لوازم الإصدار.

دبّت الحماسة بداخلي، لوازم الإصدار كلها موجودة وجاهزة، فما الداعي لأن نُرجئ العمل؟

و لهذا كان اليوم التالي لوصولي تلك البلد هو أول يوم عمل في الجريدة.

لم نكن بمفردنا في تحرير الجريدة، بل انضمّ إلينا زوجة صديقي، صحيح أنها لم تكن تهوى الكتابة، إلا أنها كانت تقوم بالتنسيق وتقسيم الصفحة الواحدة، فأقصى اليمين يوجد عمودي الأسبوعيّ، وفي المنتصف توجد الأخبار العالمية وحتى المحلية، وهكذا...

بدأنا العمل، ليل مع نهار حتى أُصدِرَ العدد الأول من الجريدة، أمكننا تلافي ما به من أخطاء في العدد الثاني وهكذا... وقد كنتُ متّصل العمل فيها؛ فلا أسبوع يمرّ بغير مقالي الأسبوعيّ أن يكون منشورًا، وقد مكّنني مكوثي بالخارج أن ألتقي بألمع الكتّاب المستقلّين الذين أضحوا يكتبون بالخارج مقالات الرأي، من هؤلاء الكتّاب مَن قرّر الاستقرار هناك، بل والزواج حتى من هناك؛ لينتهي به المطاف إلى التجنّس بجنسية تلك الدولة والاستقرار هناك، والموت أيضًا في بلاد غير بلده، و إنني أتساءل:

أمِنَ العدل والإنصاف أن يهجُر المرء منّا وطنه ويُمضي ما بقي من عمره ببلاد المهجر منفيًّا بلا جريرة ارتكبَها ولا ذنب اقترفَه؟!

إنني لو أردتُ أن أكون صاحب قلم؛ فلا بُدّ أن أضيف شيئًا جديدًا، أخلق شيئًا جديد، هذا ما يقضي به المنطق السليم والمفهوم المستقيم،

وإلا فكيف-حينها- أُصبِح صاحب قلم؟! بالتقليد والميل مع هوى مالك الجريدة أو حتى حاكم الدولة؟!

إن المُقلّد إنما سُمِّيَ بهذا لأنه لم يأتِ شيئًا جديدًا، إنّ جُلّ عمله يتلخص في الأخذ عن الغير، وقد يخلقُ الغير شيئًا جديدًا، إنما هو يكتفي فقط باقتباس ذاك الشيء وتقليده، دون الإضافة إليه أو حتى تحديثه.

وصاحب القلم لكي يكون مالكًا لقلم ما، لا بُدّ أن يأتي بالجديد، أن يضيف، وإلا فلا حاجة لقلمه هذا؛ لأن قلمه هذا لن يأتي بجديد يذكر.

أتذكّر أنني، وفي صدر عهدي بالكتابة، كانت أول صحيفة أخطّ بها كلماتي دينية -ذلك قبل أن أترك الكتابة بهذا المجال- فهي تتحدّث عن الدّين وقيَمِه، كانت متّخمة بمقالات دينية أغلبها من النوع التقليدي البحت، ذاك الذي يبعثُ الملل والفتور بنفس القارئ، فمثلًا كان لي عمود أسبوعيّ مخصّص له مساحة محسوبة بعدد الكلمات التي لا يجب أن تزيد عن مائة كلمة، إلا لو استلزم موضوع المقال في طبيعته ذلك، بحيثُ أن طبيعة الموضوع في حد ذاته تحتاج لأكثر من مائة كلمة للحديث عنه، كان فوق عمودي هذا عمود لأحد الكتّاب الدائمين للجريدة، وبحكم اطّلاعي المستمر على الجريدة؛ فكنت أقرأ عمود هذا الكاتب الدائم.

يشهد الله أنه ما من مرّة نشر هذا الكاتب فيها مقاله الأسبوعيّ، ورأيتُ في مقاله إضافة أو جديد، دائما ما كان يكتب وكأنه مُقلِّد، تجدُه مرة يكتب عن الصدق وأهميته، ومرة أخرى يكتب عن الكذب وخطورته، وهكذا كانت جميع مقالاته من هذا الصنف، لا يأتي بجديد، تشعر أن مقالَه هذا يصلح أكثر في تدريس مادة التربية الدينية لأطفال المرحلة الابتدائية أكثر منه مقال رأي؛ لأن القارئ الكريم في غِنَى عن هذا كله؛ فلا حاجة له لأن يعرف أن الصدق واجب وأن الكذب محرّم، وبدلًا من ذلك كان الأحرى به الكتابة والتعبير عن فساد بعض القيادات الدينية،

وبيعهم أثمن المبادئ بثمن بخس في مقابل منافع دنيوية، قس على هذا الكاتب كثير من فئته، ومثله كثير، مؤثر للسلامة، مُحبٌّ للطاعة.

إنني -وبرغم مكوثي سنوات طوال خارج بلدي ووطني- أكتب لأحيا، و أنشر، وذلك ما هاجرتُ لأجله، إلا إنني أحسستُ في الأخير أنّني حبِيس، أطوق للحرية، لم أرَ تلك الحرية إلا في بلدي، وطني؛ لذا اتخذتُ قراري، وحزمتُ أمتعتي، عائدًا إلى بلدي وليكن ما يكون؛ فإن السجن في بلدي لهو أرحَب من أكبر ساحة في بلد غير بلدي!

عدتُ بالطريق الشرعي؛ أي استقلَلتُ الطائرة المتجهة إلى بلدي، بلغَت الطائرة مطار وطني، نزلتُ منها، بكل غرابة لم أجد أيًّا من قوات الأمن مترقبة وصولي، للترحيب بي، بل كان دخولي وخروجي من المطار شأني شأن أيّ مسافر؛ فلم أواجه الاعتقال.

و إنني قد اعتزمتُ عند اتخاذ قرار العودة إلى الوطن اعتزال الكتابة؛ فقد اكتفيتُ وارتوَت نفسي منها، وما أحتاجه الآن هو الأوبة للوطن.

وقد وجدتُ لنفسي مكانًا بوطَنٍ أتخذُه سكنًا لي، إلا أن أزمات متتالية عصفَت بالوطن جرّاء سياسات فاشلة، وأطماع كل مسئول ما حدا بي للعودة إلى القلم والحبر، وليكن ما يكون.

مجلس من ورق!

إنه المجلس النيابي، هذا الذي أقصد؛ فالمجلس لدينا يبدأ تكوينه بالاقتراع من أولئك الذين يُطلَق عليهم {الشعب}؛ ليختاروا من يمثلهم، والحق أن أغلبية الشعب أُمّيِّين، لا بالمعنى التقليدي؛ فهم يتقنون القراءة والكتابة، إلا أنهم أميِّين بالمصطلح السياسي؛ فلا دراية لأحد منهم بمن يحكم، ولا بمن يمكن له عرض مطالبهم والنضال من أجلها؛ لأنهم ببساطة لم يرَوا أو يسمعوا حتى عن أحد جعل أسمَى أمانيه الهناء والسعادة لهم بمعاشهم.

لذا فعندما تبدأ عملية الاقتراع، تكاد تكون لجان الاقتراع خاوية على عروشها؛ فما من أحد يتردد على لجان الاقتراع، وبكل بساطة يصعدُ الأمير لغرفة مكتبه، ويبثُّ كلامه على الهواء من أنّه يعلم مصلحة شعبه من حيث لا يعلمها شعبه، وعليه يناشد بالنزول والاقتراع، محفّزًا إياهم بمبلغٍ ماليّ يُصرَف لكل ناخب عن خروجه من لجنته التي انتخَب بها.

ثم يعود لاسترداد هذه المبالغ التي قرّرَها كمكافأة برسوم إضافية يفرضُها على خدمات أو سلع أو غيره.

و إنك لو بحثتَ عن المرشحين لعضوية المجلس الانتخابي؛ ستجدهم في أغلبيتهم ممثلين لأحزاب سياسية، وتجد التنافس بينهم على أشدّه؛ فكل حزب يحاول استقطاب أكبر عدد ممكن –كما هو معلوم- من الناخبِين، بشتى الوسائل، والوعود المعسولة، فضلًا عن الهبات

والعطايا لهم، وبهذه الطرق يضمن حزبٌ ما الحصول على أغلبية المقاعد، وما يعني هذا تولّي هذا الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد، العملية السياسية بحكم أنّه ممثل الشعب، ومن ثُمّ له تمرير القوانين من عدمه، لا، إنما معناه الاقتراب أكثر من الأمير ومعرفة ماذا يريد، وما يبغي، لا أكثر.

إنني لا أنتقصُ من الحياة الحزبية، ولا أعارض وجودها في الوسط الصحفي؛ فلا أعارض انتماء الكاتب الصحفي لحزب ما، وقبول سياسته، إن لُبّ معارضتي يكمن في دور هذه الأحزاب، فيما تلعبه من دور مؤثر.

أذكرُ إنّني كنتُ مَدعُوًّا لحضور ندوة عن خطورة أحد الأمراض الخبيثة، وكيفية التعامل معه بالكشف المبكر عنه، فكانت –بطبيعة الحال- اللجنة المقرر إلقائها الندوة مكونة من أطباء متخصصين بعلاج مثل هذه الأمراض، وكان من ضمن اللجنة عضوٌ بالمجلس النيابيّ ممثّلًا عن حزب ما، وكانت مناسبة وجوده أن أعضاء لجنة الندوة من الأطباء قرّرُوا إنشاء قوافل طبّية تنزل للنجوع والكفور والأماكن الأشد احتياجًا للكشف المبكر والعلاج السريع؛ فكان عرضُ الأطباء على عضو المجلس النيابيّ أن يعرِضَ مثل هذا الاقتراح في المجلس لإقرار الميزانية الكافية لتنفيذ مثل هذا المقترح.

ما كان يفعله العضو أنه حينما يوجِّه إليه أحد الأطباء طلبَ عرضِ هذا الاقتراح بالمجلس يهز رأسه بالموافقة فقط، وعندما أُعطِيَت له الكلمة ابتدأ قوله بأن مثل هذا الاقتراح مهم للصحة العامة...إلخ، ثم عرجَ على صفات الأمير، وقد أسهَبَ في الحديث عن كيفية التعامل مع الأمير، وكان اقتراحه قول {فخامة الأمير} بدلًا من {سمو الأمير}، حيث أنه

من الأدب الزائد والمطلوب عند الحديث مع الأمير قول {فخامة} بدلًا من {سمو}.

أكثر من ساعة، كان نصيب اقتراح الأطباء من كلامه لا يزيد عن عشر دقائق، إذن مثل هذا يعكس حال حزبه السياسي، هو وغيره من الأحزاب، أنها كلها -الأحزاب- من ورق، كرتونية، ليس لها أي دور على الإطلاق يمكن لمسه بحياة الناس؛ فالهدف الأول والأسمى لتلك الأحزاب هو الوصول لعضوية المجلس، ثم السيطرة على أغلبية مقاعده، لا لتلبيةِ مطالب شعبية في الأخير، بل لطلب القُرب من القصر ومن الأمير، تلبّي ندائه وطلباته من قَبل أن ينْطِقَ بها.

إذن وبمثل تلك الأحزاب لا يعني انتماء الكاتب لها سوى خيانة عظمى لقلمه وضميره، تمرّ على مقر الحزب لتجد شعار الحزب على لافتة كبيرة مكتوب عليها {العيش، الكرامة، الحرية}، وهم يقصدون العيش الهانئ لأعضاء الحزب لا للشعب، والكرامة لأعضاء الحزب لا للشعب، وبحسب رؤيتهم فإن كرامتهم متحقّقة بدخولهم المجلس وسيطرتهم على أغلبية المقاعد فيه، والحرية لهم لا للشعب.

أذكرُ أنه وفي إحدى الفترات، وكنت -بسبب تلك الحادثة الآتية- أرى بدء تحسّن الحياة الحزبية، أنه جاء إلى الساحة حزبٌ جديد ادّعَى أنه إصلاحيّ، جاء لإصلاح الفاسد، مدّعيًا الوطنية والإخلاص.

كان غالب أعضائه من الشباب المتحمس، والكتّاب أصحاب الأقلام الجريئة، بدأ هذا الحزب باستصدار جريدة تكونُ ناطقة باسمه، لسان حاله، حصل على الترخيص، وأضحى مقر الجريدة بذات مقر الحزب.

بدأ بنشر المقالات الحماسية، والانتقاد اللاذع لسياسات فاشلة، حتى كانت تبيع عشرة آلاف نسخة في اليوم الواحد، وعندما كنا على أعتاب مجلس نيابيّ جديد، كان هو ضمن المرشَّحِين البارزين، وفعلًا اكتسح

وأضحى صاحب أغلبية المقاعد، ثم تسرّبت أخبار عن لقاءات متكرّرة بين الأمير وكذا عضو من أعضاء الحزب، كان من بينهم رئيس الحزب الذي هو ذاته رئيس التحرير لجريدة الحزب.

كانت حصيلة تلك اللقاءات تغيِير كلّي وجذريّ في سياسة الحزب، بما في ذلك جريدته؛ فأضحَت المقالات لا ترى فيها أيّ انعكاس للرأي العام، لا حديث عن هموم شعبية ولا مشاكل عامة، ولا شيء من هذا القبيل، ونتاج ذلك كان متوقّعًا: انخفاض شديد في النسخ المباعة من عشرة آلاف نسخة باليوم الواحد إلى خمس نُسَخ.

لم أعد آمل خيرًا في أيّ حزب مهما كان ومهما أظهر أصدق المشاعر وأكثرها حماسة لمطالب الشعب؛ ففيما بعد ينقلب كلٌّ منهم على رأيه الأول وموقفه الذي عرفه الناس به، ولا يصبح أكثر من رجلٍ لديه أطماع يبغِي تحقيقها بأكبر مكاسب ممكنة.

أما بالنسبة لباقي المرشحين فهم مُجَرّدون تمامًا من أي انتماءات حزبية، ليس فيهم إلا واحد أو اثنين على الأكثر يمثلون مطالب الشعب، أما بقيّتهم فولاؤهم لأطماعهم ومكاسبهم بالمقام الأول والأخير.

وقد استغرق بناءُ أعرق مبنى خاص بالمجلس النيابيّ بالبلاد مدة ثمان سنوات على طراز أبنية القرون الوسطى، حتى أن المنظمات المعنيّة بالتراث العالميّ كانت قد أدرجته ضمن أبنيتها ذات التراث الفنّيّ والمعماريّ، رغم أنها لم تقضِ في تلك الدنيا سوى بضع سنوات؛ فعمرها لا يتجاوز العشر سنوات.

هو بناء كالقلعة المنيعة في أحجاره، يدخله ممثّلُ كل مواطن، واختاره الأخير بمحض إرادته؛ فلا يلبث أن يدخل هذا المبنى ليظل فيه مختفيًا عن أنظار مواطنه ذاك الذي اختاره، متخفيّا لئلّا يعثرُ عليه مواطن؛

فيقدم له قائمة طلبات عريضة وطويلة، مثلها مثل المانش في اتّساعه، والنيل في طوله.

ثم إن عمل المجلس إن ألقَينا عليه بعض الضوء، سنجده لا أكثر من مكان لتبادل الأحاديث الشخصية؛ فهو أطيب وسيلة لتعارف الأعضاء بعضهم ببعض.

أذكر أنه قد وقع حادثٌ جلل لا يخفَى على الجميع مدى جسامته، ذلك أنه في فصل الشتاء -برغم أن طبيعة مناخنا أنه شتويّ طوال العام، لكننا رغم ذلك قسمنا السنة عندنا لأربعة فصول حتى يُوقِن الأمير أن مناخ بلاده متنوع ومتعدد-، وفي يوم جاءت نوّة شديدة أدَّت إلى سقوط بعض أعمدة الكهرباء المتهالكة على رؤوس المواطنين؛ فقُطعت رأس مواطن، وأُضرِمَت النار في جسد آخر.

على الفور، لم يمر اليوم التالي ليوم الحادث إلا وجمعٌ غفير من المواطنين يملئون الساحات؛ فأضحَت جميع الميادين مَليئة بهم، وكأنهم جيش عرمرم.

كان ذلك –بالطبع- احتجاجًا على الإهمال الحكوميّ الجسيم الذي لم يتحمّل فاتورته سوى المواطن؛ فما كان من مجلسنا النيابيّ الموقر سوى أن قدّم أحد أعضائه طلبَ إحاطة لرئيس المجلس يطالب بمثول السيد وكيل البلدة -حيث أن بلادنا مقسمة، على كل قسم وكيلٌ يُرَاعِي شئون البلدة نيابة عن الأمير- تحت قُبّة المجلس.

ولم تمضِ سوى أيام حتى كان السيد الوكيل تحت قبة المجلس، قام المجلس حينها باستجوابه وانتهى إلى سحب الثقة منه، ومن ثُمّ وجب على الحكومة إقالته، وتعيين بديلًا عنه؛ لنستكشف بعد ذلك مصير هذا الوكيل، وقد أضحَى مديرًا لمكتب الملك، ولم نسمع حينها أنّ أحدًا انتفض

من أعضاء المجلس الموقر وقدم طلبَ إحاطة بمثُول الملك تحت قبة المجلس لاستجوابه، وربما سحب الثقة منه.

إن وظيفة المجلس هي توزيع المنح والعطايا؛ فأضحى المثول تحت قبة المجلس للاستجواب بمثابة مكافأة لمن يمثل أمامه، إذ أنه بعدها سيحصدُ مركزًا أعلى، وقد يحظَى بمجاورة الملك والقرب منه.

أذكر أن جاءني أكثرُ من شخص يطلب منّي تمثيلهم تحت قبة المجلس بأن أصِير عضوًا فيه، ومن ثم الترشّح لنيل عضويته، ما كان منّي في بادئ الأمر سوى الرفض الشديد القاطع؛ لأنني أراه -المجلس- مجلسًا من ورق، مجْلسًا كرتونيًّا، إلا إنّني وتحت ضغط شديد قمت بالترشّح، وعلى كل حال هي تجربة أرحّب بخوضِها؛ فمن الممكن أن يكون الصلاح والإصلاح بسببي! وذاك أبلغ أمنياتي.

كُتِبَ لي النجاح وباكتساح، لأجد ممثلين كافة الأحزاب تقريبًا يتردّدُون على مكتبي –حيثُ أنّني قد اتخذتُ من بيتي مكتبًا للتأليف والزيارات- يتنافسُون ويتبارَى كلٌّ منهم مُطوِّعًا كافة قدراته لإقناعي بالانضمام للحزب الذي يمثله؛ فانضمامي إلى أي حزب يعني اكتساب ذاك الحزب شعبية كبيرة؛ لأن من أقْدَمَ على انتخابي ليس بالهيّن ولا القليل، لكن كان الرفض هو الردّ الوحيد على طلبات هؤلاء، وما زلتُ مصمّمًا ومصرًّا على رفضي لا يثنيني عنه محاولاتهم، حتى خرجوا من مكتبي متعثّرِين في أذيال الخيبة، كلٌّ منهم يعزّي نفسه أنه لم ينجح في انضمامي إلى حزبه.

بدأَت أولى جلسات المجلس؛ لأجِدَ نفسي الوحيد تقريبًا الذي يقدّم في كلّ جلسة طلب إحاطة لرئيس المجلس لاستجواب مسئول حكوميّ، وأغلب تلك الطلبات كانت تُقابل بالرفض، واستوضَحتُ الأمر؛ قيل لي إنّني وحدي من يُقدّم تلك الطلبات، وذلك يخلق شيئًا من الريبة والشك بنفس بقية الأعضاء، وعلى رأسهم الرئيس، من أنني أتخذ من المجلس

ساحة لتصفية خلافات شخصية وضغائن ضد بعض المسئولين، خاصة وإنني كان أول ما قمتُ به كعضو هو تقديم طلبات الإحاطة لاستجواب المسئولين، وذلك -على حد قولهم- لا يبشر بأيّ خير.

بوضعي هذا أضحى وجودي بالبرلمان كعدمه؛ فحتى عند مناقشة ميزانية البرلمان كان هناك بند في الميزانية مُبالَغ في المبلغ المحدّد له، كان يتعلق بالمركبات الملكية، من سيارات لازمة لتنقل الأمير، وكانت تلك المبالغ مخصّصة لشراء مركبات جديدة، حيث أنه، وبحسب ادّعاء الحكومة، فإنّ بعضًا من تلك المركبات لم يعُد يصلح لزيارات الأمير بالبلاد فنّيًا، عندها قدّمتُ اعتراضي من أنّ هذا المبلغ مبالغ فيه، وأنه لو صَحّ ادعاء الحكومة من تلَفِ تلك المركبات، وانعدام صلاحيتها؛ فإنّ المبلغ المخصص لهذا البند كفيلٌ بأن يؤسّس به مدينة جديدة؛ فشراء مركبات جديدة لن يتكلّف كل تلك التكلفة.

فضلًا عن مطالبتي بتشكيل لجنة فنية متخصّصة لفحص كافة المركبات الملكية؛ لتُحدد التالف منها تلفًا كاملًا مما يمكن معالجة تلفه في تقرير تقدّمُه اللجنة للمجلس موقّع من كافة أعضاء اللجنة، إلا أن كافة مطالبي قد قوبلت بالرفض بعد أن صوّت عليها المجلس، ورُفضت بالإجماع.

ولَيتَ الأمر توقّف عند هذا الحد، بل وصل الأمر إلى حدّ المزايدة على وطنيّتي واتهامي في ولائي لوطني، والطعن في شخصي، واختتم هذا الأمر كله بإسقاط عضوية المجلس عنّي، لكنهم لم يستطيعوا إسقاط صفة مواطن عنّي؛ فلا قِبَلَ لهم بذلك؛ لأنه مجلس.. من ورق.

مطلوب نقابة للراقصات!

لدينا في بلادنا الفن أقسام؛ فقسم يغنّي، وآخر يمثّل، وثالث يؤلف، ورابع.. يرقص!

قد دخل حديثًا في زمرة الفنانين تلك البارعة في تحريك الأرداف والصدر كـ{راقصة}، وقاموا بتهذيب الوصف السابق، واستعاضُوا عنه بوصف {الفنانة الاستعراضية}؛ لأن ما تقوم به هو بالأساس فنّ، وإن كانت الغرائز تنتَعِش به، إلا أنه يبقى بالأخير فنًّا.

طبعًا طالما فُرِضَ هذا النوع الأخير من الفنّ نفسه على الساحة الفنية بقوة؛ فذاك يعني أن القصر لا بُدّ أن يكون له نصيبٌ من ذلك؛ فأضحينا نرى راقصات للقصر.. للملك خاصة، لا يُبدِعُون إبداعَهم هذا إلا بالقصر، ولذا تجدهُنّ يقُمْن برقصات في حفلات رسمية، وغيرها من المناسبات الرسمية، وذاك من باب الوجاهة لهن، ولأننا بلاد تأخذ بكافة أنواع الفنّ، ما ظهر في المشرق أو المغرب، فنحنُ نحرص على التنوع الدائم والتطور المستمر للفنون ببلدنا، ولهذا نحتَضِنُ كافة أنواع الفنون في أحدث صيحاته، والتي منها.. الرقص الاستعراضيّ.

طبعًا الرقص الاستعراضي يختلف تمام الاختلاف عن رقص الباليه، ذلك أنّ الأخير يحتاج إلى جلسات تدريب ودورات تدريبية مكثفة لإتقانه، أما الأول فلا يحتاج إلى أكثر من جسد ممتلئ بالشحوم واللحوم، وثوب من غير ثوب، أي ثوب عاري، وطالما لا توجد امرأة خلقها الله تعجز عن

تحريك صدرها، بل جسدها كله؛ إذَن فنحن أمام بناء فنّيّ كامل متكامل، أمام فنّ كامل.

كنتُ في يوم قد قرأتُ في إحدى جر ائد{الفن}، أنهم سيدعُون {فلانة} –وهي فنانة من نوع خاص- لمقابلة تليفزيونية؛ لأنها تجيد الاستعراض إجادة تامة، أي الرقص، وعلى مَن يرغب في حضور تلك المقابلة حيّة أن يكون من ضمن الجمهور الحاضر المقابلة بالاستديو سرعة التوجّه لتسجيل الاسم، والأولوية بأسبقيّة الحجز.

لم أحتجْ للتفكير مليًا، وسارعتُ بالذهاب وتسجيل اسمى؛ للاقتراب أكثر من كل جديد؛ فتلك – بنظري مهمة الكاتب أو الصحفيّ.. دراسة الظواهر الجديدة مهما كانت غريبة ومستهجنة-، وبحمد الله وجدت لنفسي مكانًا داخل الاستديو.

تحدد موعد اللقاء، وكنتُ حاضرًا قبل بدء البث بنصف ساعة، هكذا قاموا بالتنبيه، وبدأ البث، والمحاور يبدأ بإلقاء الأسئلة عليها، وكان منها سؤالٌ عن كيفية إتقان مثل هذا النوع من {الفنّ}؛ فردت الر اقصة لتقول بأنها تمرّنَت كثيرًا، وقد تواكَبَ ذلك مع سفرها للخارج لدراسة أحدث ما وصل إليه الفنّ في هذا المجال، أي أحدث الرقصات، ثم إنها –مؤخرًا- حصلَت على درجة الدكتوراه في هذا المجال عن رقصة حديثة قامت هي بابتكارها بعد دراسة مكثّفة ومجهود مُضْنٍ، فنحن إذن أمام ر اقصَة برتبة دكتور.

ثم استطردَت تلك {الفنانة} لتقول بأن هناك فنانات –ر اقصات- يستطِعْن الرقص في مساحة لا تتجاوز المترين، وهناك فنانات -ر اقصات- لا يستطِعْن الرقص إلا على مساحة كمسَاحة خشبة المسرح، والأكثر مهارة هو الرقص في أي مكان، سواء كان على خشبة مسرح، أو حتى في

مساحة لا تتجاوز المترين؛ فهي ترى أن الراقصة لن تكُونَ ماهرة إلا عند بلوغها تلك المرتبة من المرونة، أن ترقص في أي مكان وبأيّ وضع.

كل ذلك وأنا جالس وكلّي شغف لأسمع المزيد؛ ففضُولي في هذا اليوم قد غلبني، فلم أرَسوى طاعته.

وقد سألها المحاور السؤال التالي:

{نلاحظ أنه في كثير من العروض السينمائية نرى صورة محددة قد تكرّرَت للراقصة، هي صورة المرأة الساعية دائمًا للمال، ولو على حساب مبادئ وقيم راسخة؛ فهي الخائنة التي يتزوجها المرء سرًّا على زوجته، وبعد أن تستولِي –بدلالها-على جميع ما يملك تتآمر للتخلص منه، فبماذا تفسرين وجود مثل هذه الصورة؟}

طبعا جاء الردّ:

{بالطبع ذلك كله افتراء؛ لأن الراقصة هي بالأول إنسان قبل أن تكون فنان، إنسان يمقتُ الغدر ويفتّش عن الوفاء، والراقصة الحقّة لا تنشدُ الرقص إلا لذاته، أما أن تنشده لأجل المال؛ فهذه لا تصلح لأن تكون راقصة}.

هي تتكلم بكل جدية لدرجة أنّني لوهلة شعرتُ أنّني أمام أستاذ بقسم الاجتماع السياسيّ، ولا أعرف لكل ما قيل، ولا لهذه المقابلة برمتها مضمونًا.

إن الجدية التي تحاول أن تجسدها الراقصة في أي حوار ما هي إلا محاولة لاجتذاب واستقطَاب الهيبة -المفقودة لها في نظر الناس- في نظر المستمع والمشاهد لها، وما كان ذلك إلا لعلمها تمام العلم أن أحدًا لن يأتي إليها كمعجب إلا وهو معجب لا بفنّها وإنما بجسدها، ولو أمكنَ له تحسُّس جسدها والتحرش به؛ لفعل بحكم غريزته الدفينة والمدفونة به.

ولكي تتجنب أيّ نقد لعملها، تدّعي دائمًا أنها لم تكن يومًا ولن تكون يومًا امرأة ينتابها الخجل مما قدمت يداها، إنها فخورة بكل رقصة قامَت بها، وبكل ثوب عارٍ ارتدَته وأبان أكثر المناطق بجسدها للجمهور، بل هي لم تُخلَق إلا للرقص، في معاشها ومماتها سيبقَى وفاؤها دائمًا أبدًا للرقص.

أتذكّر أن صديقًا عزيزًا لديّ، كان أكاديميًّا، قد تخصّص بعلم النفس، ولما خرجَت ظاهرة {الفنانة الاستعراضية} للوجود في بلادنا، مثيرة للجدل، ما بين مؤيد ومعارض، أراد إجراء دراسة لهذه الظاهرة، ودراسة نفسيّة الراقصة؛ للتعرف عليها عن كثب؛ فذهب إلى إحدى مسارح الرقص، ودفع مبلغًا وقدرَه للتحدّث مع إحدى الراقصات هناك.

جلس هو في غرفة الانتظار لحين أن تنتهي من فقرتها، وقد جلس طويلًا؛ ليجد في الأخير تلك الراقصة داخلة عليه بعد أن خلعَت ثوب الرقص وارتدت ملابس عادية.

أخبرها بأنه صحفيٌّ في إحدى الجرائد الفنية، يريد أن يخطّ كتابًا؛ فيصف فيه كفاحَ ونضالَ الراقصات، وقد لاقَى هذا الترحيب منه؛ فسألها عن بداياتها، وظل يسترسلُ في الحديث معها إلى أن سألها عن أحوال الراقصة المادية، هل يمكن لها إيجاد دخل ثابت -معاش- بعد اعتزالِها المهنة؟

فأجابت بالنفي مناشدة الدولة بإيجاد دخل ثابت لها؛ لأنها فنّانة.

ثم كان سؤاله الأخير الذي قدِم من أجله؛ فإنه سيقرّبه أكثر من نفسية الراقصة وفهمها، سألها أنه لو عرض عليها أحدهم إمتاعَه مقابل أن ينقل إلى ملكيّتها ما يضمن لها معاشها والعيش الرغيد طوال حياتها، هل توافقين؟

ما كان منها إلّا أن نادت على أحد حراسها، وطُرِدَ صديقي شرّ طردة.

قد رأَت الراقصة لوهلة الحقارة والدنوّ في نفسها، وقد نافَى ذلك الهيبة التي تتعمّد منحها لشخصها طوال الوقت لإقناع الآخرين -ومن قبلهم نفسها- أنها فنّانة، لكنها رأت وضعها الحقيقيّ في سؤال الصديق العزيز، ولهذا فقد كشفَ ردُّ فعلها هذا عن كمية من التناقضات المهولة التي تعصف بنفسيتها؛ فهي تطالب الدولة بدفع راتب للراقصة تعيش منه بعد أُفُول نجمها في حين أنها ترفض دفع المال مقابل المتعة، فأي منطق هذا!

وقد تعالت أصوات تطالبُ بإنشاء نقابة للراقصات، تضمن حقوقهن وتقف بوجه من يأكل حقوقهن ويمتَنِع عن دفع أجورهن، وأراه اقتراحًا عظيمًا بتعديل بسيط.. أن تكون نقابة للراقصات والراقصين، وما أكثرهم في بلادنا!

جريمة معالِيه

دعونا لا ننسَى أن معالي المسئول هو بالأخير بشر من لحم ودم، مثله مثلنا فقط في الأمور التي تجمعنا كلنا نحن البشر، ومنها الحاجة للزواج؛ فكما أننا ننشد الزواج، هو الآخر ينشدُ الزواج، وإن كنتُ أنا مِثلي مثل كثير من أبناء أُمّتي لا طاقة لنا على الزواج، أقصدُ الطاقة المادية، في حين أن معاليه -معالي المسئول- إن أراد الزواج تمّ له ذلك في لمح البصر؛ فكل شيء جاهز وكل شيء مُجهّز له؛ فلا حاجة به للانتظار.

وعلى فرض أن تو افرَت لدينا الطاقة المادية؛ فإننا نتزوج، وبالنتيجة نُنجِب أولادًا، والمسئول تمامًا مثلنا، يتزوج لينجب أولادًا؛ فنحن إذن متساوون إلى هذا الحدّ مع معاليه، هو يتزوج كما نتزوج، هو ينجب كما ننجب، رأسًا برأس، فلا أحد منّا متفاضِلٌ أو متفوّق على الثاني.

إن جِئْنا إلى أولاد معالي المسئول؛ سنجد أنه الحاضر الغائب عندهم؛ فهم يرَوْن أشعة الشمس كل يوم أكثر من رؤيته، وهو في هذا معذور؛ فهو في هموم المنصب الكبير غارق، وكل لحظة يدّخرُها، كانت لَتُقضَى في عمل متواصل، ليل مع نهار، وبالأخير لا يرَى أولاده منه سوى أمواله ومدّخرَاته التي تضمن لهم الاستغناء، بل الرفاهية والمتعة.

فهم -أولاده- لا تقع أعينهم سوى على حدائق وأشجار، ونخِيل وأعناب؛ فهم لا تطأ أقدامُهم إلا أماكن خضراء، دليل على رفاهية

المعيشة، ونتيجَةً لذلك فهم قد تصوّروا الدنيا كلّها على أنها حِفْنة من الأماكن كتلك التي يتردّدُون عليها، أنها كلها حدائق وأشجار، ونخيل وأعناب، فلا يمكن أن يجول في تصوّرهم أنه بالدنيا النقيض تمامًا؛ حيث الأماكن ذات الهواء السام، حيث فضلات الحيوانات مختلطة بفضلات البشر، وأن هناك أناسًا يبنُون لأنفسهم بيوتًا من قَشٍّ يحتمون بها من مكروه قد يصيبهم إن هم بقوا في العراء، أو هكذا هم يظنون، فلا هي ستحمِيهم، ولا حيلة لهم في إصلاح هكذا وضع.

يجد المسئول نفسه قد مرّت به السنون وقد كبُرَ وترعرع أولاده، وقد آن الأوان لتَلقَى أفضل تعليم من أفضل مؤسسة تعليمية ممكنة، ولذا يدخل الأولاد هذه المؤسسة التعليمية، ومعاليه يظن أنه بذلك يؤدّي ما عليه كأب، في غيابه عنهم وعن أحوالهم، وهو لا يعلم بأن ولدَه هذا سيكتب نهاية لأبيه بيده.

وفي يوم أسود، غابر، يستيقظ المسئول على خبر زَلْزَلَ ما بداخله من مشاعر وإحساس؛ فقد وجد قُرّة عينه قد تورّطَ في إحدى الجرائم الجسيمة التي ينُصّ القانون ومن قبله الضمير الإنسانيّ على عقوبة واجبة وجسيمة ردعًا له.

لا يدري هو ماذا يفعل لإنقاذ ولده؟! ومن قبله إنقاذ نفسه ومنصبه! فمجرد تورط ابنه في ارتكاب جريمة كهذه يضعه في حرجٍ شديد أمام الرأي العام، ومن قَبْلِه أمام سمو الأمير.

الغريب في الأمر أن مثل تلك الواقعة قد وقعَت في وطني، حيث وضع ولدٌ لأحد المسئولين أباه في حرج شديد جرّاء تورّطه في ارتكاب جريمة مخزية، ومكمَنُ الغرابة في رد فعل البعض؛ حيث أنهم قد هالهم ما وقع، وقد انتابَتهُم الشفقة على السيد المسئول؛ بسبب ما هو فيه من حرج شديد، ومأزق لا يُحسَد عليه؛ فأطلقوا مبادرة للردّ على إساءات وجّهَتْها

الأكثرية لهذا المسئول، وكانت المبادرة تقضي على كل من ينضَمّ فيها تقديم الدعم الكامل للسيد المسئول على المحنة التي ابتلاه الله به؛ حيث -أن الله يبتلي المؤمنين لا غيرهم-، وذلك بمختلف الوسائل والطرق، وعلى رأسها الصحف.

وبحُكم إنني كاتب صحفي، وجدتُها فرصة ممتازة لدراسة عقلية تلك الفئة القليلة التي تزعّمَت الدفاع عن السيد المسئول؛ لأعرف كيف يفكرون؟ وبأي منطق يحكمون على الأمور؟!

كان هؤلاء قد اتخذوا لمبادرتهم هذه مقرًّا لم يكن ببعيد عن المنزل الذي أقطُنُ فيه، لما وصلتُ إلى المقر استقبلَنِي أحدهم، أخبرتُه أنّني مبعوثٌ من إحدى الجرائد إليهم للدّعم، إنني أحتاج أن أُجرِي حديثًا مع أحدهم لفهم وجهة نظرهم، ونشرها طبعًا بالصفحة الأولى.

جلستُ معه قرابة الساعة، سألتُه عن سبب الهجمة الشرسة التي تعرّضَ لها ذاك المسئول على أثر جريمة ولده، ردّ عليّ بالتخوين؛ فقال بأنّ كل من ساهم في تلك الهجمة الشرسة ليس إلا خائن لا أكثر.

سألته عن رأيه في فترة تولّي المسئول المذكور منصبه، هل أنتَجَ فيها أم لا؟ حتى يمكن نعتُ كلِّ من يهاجم ذاك المسئول بأنه (خائن).

ردّ برأيٍ غريب، ذي منطق أغرب، قال إنه لم يكن للسيد المسئول إصلاحات ملموسة، إلا أنه يجب التفرقة بين إنسانية المسئول وصفته الرسمية، وقال إنهم عندما أطلقوا تلك المبادرة أطلقوها شفقَةً منهم واشمئزازًا من آراء صادمة في شخص المسئول؛ فهو إنسان بالمقام الأول، ومن هنا وجِبَ مراعاة شعوره، ودعمه لأنّ أيًّا منّا مُعرّض أن يكون محلّه في يوم من الأيام.

أنهيتُ حديثي معه، وانطلقتُ أفكر في منطِقٍ كهذا، كيف يمكن لأيٍّ منّا الاستعانة بمنطقٍ كهذا في حياته بشكل عام؟!

إن تلك المحنة التي كان يتحدّث عنها ما هي سوى دليل دامغ على فشل هذا المسئول وتقصيره الجسيم في حق نفسه، وبالنتيجة في حقّ مسئوليات منصبه، إذا كان عاجزًا عن إدارة منزله، ورعاية أولاده، فكيف يمكن له رعاية منصبِه وصونِ مسئولياته؟!

إن تلك المحنة التي مرّ بها مثله هي نتيجة طبيعية جدًّا لفشله كأبّ، وسبب وجيه لفشلِه كمسئول، وما يدّعِيه العضو بالمبادرة من وجوب مراعاة إنسانيته؛ فإن في ذلك مغالطة منطقية؛ لأن تلك الآراء الصادمة، والنقد اللاذع الذي واجهَهُ المسئول هو جزء بسيط جدًّا من جزاءٍ استحقّه ووجِبَ عليه؛ لأنه فاشل بكل معنى لهذا الوصف، لأنه مذنب، مستحق للعقوبة، ومنطق العضو بتلك المبادرة يقتضي ألّا يواجه المذنب بذنبه، ومن ثم لا يُعاقَب عليه مراعاة لشعوره.

مثل هذا المسئول واجبٌ عليه فقدان منصبه، قبل أن يتخلّى عنه هو بالاستقالة منه، وجبَت إقالته، بل و إقصائه عنه؛ فالإقالة أبلغ في الأثر من الاستقالة، ثم فتح ملف كامل كبير للتحقيق معه بكافة مخالفاته.. بإهماله وتقصيره؛ لأنه إن كان هناك (خائن) كما يدّعي أعضاء تلك المبادرة؛ فهو معاليه، معالي المسئول لا أحد غيره.

خُلِقْنا لننبهر!

نحن البلد الأولى بامتياز في أسلوب الانبهار؛ فلا توجد بلد أخرى على ظهر هذا الكوكب تُضاهِينا أو حتّى تقترب من مرتبتنا في أسلوبنا وطريقتنا للانبهار؛ حيث أنّ لنا مدرسة من طرازٍ خاص في الانبهار؛ لأننا عندما ننبهر بشيء نسعى بشكل صادق وسعْيٍ حثيث لتطبيقه بحذافيره كما وصلنا نحن، وكما أخذناه عن الآخر.

أذكرُ أنه قد حضر إلى بلادنا رجلٌ ذو مؤهلات علمية جبّارة؛ فكان حامل لما يربو عن العشر شهادات، كلها تؤكد وتدل على تميزه ونجابته، وكلها حصلَ عليها من مؤسسات علمية أجنبية بالخارج، قد كان ذاك الرجل ضمن المبعوثين على نفقة الدولة لاستكمال دراساتهم الأكاديمية العُلْيا بالخارج، وقد استطاع المذكور التفوّق على أقرانه، ونال درجة الدكتوراه في مدّة أقل من تلك التي استغرقها أقرانه، لم تتجاوَز الثلاث سنوات.

ومن الواضح أن العيش قد طاب له في تلك البلد الأجنبية التي حصلَ فيها على درجة الدكتوراه؛ فقرر هو استكمال دراساته و أبحاثه هناك، وفي نهاية الأمر قامت إحدى المؤسسات العلمية المرموقة هناك بتعيينه مدرّسًا فيها، تقديرًا لنجابته وتميّزه الأكاديميّ.

طوال سنوات طِوَال، لفت نظر ذاك الأكاديميّ أسلوب الدراسة في تلك البلد؛ فقد انبهرَ بأسلوب الدراسة هناك، وقرر النزول وبحث ذاك الأسلوب التعليميّ الفريد الذي تطبّقُه تلك البلد في تعليم النشء؛ لينتهي إلى أنّ ذاك الأسلوب الفريد متّبَع في كافة المراحل الدراسية، بما في ذلك الدراسة الأكاديمية، وأساس هذا الأسلوب تربية النشء على الفهم أولًا والبحث بنفسه؛ ليصبح بعد ذلك قادرًا على تكوين رأي بنَّاء على أُسس علمِيّة رصينة.

كان ذاك الأكاديميّ في قمة الانبهار طوال مكوثه بتلك البلد، من أسلوب التعليم والتربية هناك، وكان دائم الحلم في نقْلِ تلك التجربة لتطبيقها في بلده؛ فبلدُهُ أولى بتلك التجربة.

حين عاد إلى أرض الوطن بعد غياب طويل، حاملًا معه طموحاته وأحلامه بتطبيق تلك التجربة بحذافيرها، فلا أفضل من ذلك -كما يرى- أسلوبًا للتعليم والتربية، توجّهَ لمقابلة عضو كبير كانت تجمعه به صلة طيبة، في المجلس النيابي، وابتدأ السيد الدكتور في عرضِ أحلامه وطموحاتِه وتفاصيل تلك التجربة التعليمية الفريدة على العضو؛ فما كان من الأخير إلا و انبهر، وأصرّ على إيصال صوت السيد الدكتور إلى ثاني أعلى سلطة بالبلاد، وبفضْلِ علاقات العضو الواسعة استطاع أن ينسّق لزميله الدكتور-صاحب الأحلام الوردية- مقابلة مع نائب الأمير رأسًا.

لما انعقدت المقابلة، وعرَضَ على نائب الأمير تلك الطموحات والأحلام، أصاب نائب الأمير انبهار شديد وكأننا لم نُخْلَق إلا لننبهر، وكانت نتاج ذلك أن خرَجَ السيد الدكتور من مكتب نائب الأمير وهو حامل منصب مسئول حكوميّ كبير، وكافة الإمكانات تحت أمره وفي خدمة مشروعه الفريد.

بدأ السيد الدكتور في تطبيق تلك التجربة وفق خطة تُنفّذ على عدة محاور، وقد واجهته مشاكل عدة، ذلك أن طلابنا ليسوا مِثل طلاب

الخارج، والسيد الدكتور كان قد أنفَقَ مبالغ طائلة لإنشاء مكتبات، بحيث يُترك فيها الطالب للبحث والاطّلاع بمفرده، إلّا أنّ طلابنا لم يستطيعوا التأقلم إطلاقًا على هذا النظام؛ فهم منذ نعومة أظافرهم قد تعوّدوا على الحفظ والتلقين، وكانت النتيجة أنْ كثُرَت حالات الغش، وأضحَت ظاهرة تهدّد العملية التعليمية، ومع ذلك بلغَت مُعدّلات الرسوب أعلى نسبة لها في عهده.

الغريب العجيب بالأمر كله أنه -وبالرغم من شكاوِي متكرّرة حتى من المعلمين أنفسهم، أنهم ليسوا قادرين على فهم هذا النظام، فضلًا عن التأقلم معه؛ لأن البحث يتم وفقًا لخطة يضعها أكاديميّ عتيق، بمستوى يفوقُ مستوى الطلاب-؛ فما كان من السيد الدكتور إلا التغافل عن كل ذلك، بل و أقرّ حدًّا جديدًا للنجاح، هو أن يحصّل الطالب فيه من المؤلفات التي يرجع إليها في بحثه ما لا يقلّ عن تسعين بالمائة؛ حيث أن اختباره سيرِدُ فيما بحثه وفهمه، والباقي سيرِدُ من الكتاب المدرسيّ.

طبعًا نتاج ذلك كان كارثيًّا بكل المقاييس؛ فأضحى لدينا عدد ضخمٌ من أصحاب العلامات الضعيفة، الناجحون فقط، وشارَفَ عدد النجباء أصحاب العلامات الكبيرة على الانهيا؛، فأضحى كل أمل الطالب أن ينجَحَ لينتقل إلى الصف الذي يليه.

أضحى هناك غضب عارم وشديد من أغلبية الطلاب، فضلًا عن أولياء أمورهم، ومثّل ذلك ضغْطًا أدى في النهاية لاستقالة الدكتور المسئول، بعد أن طبّق التجربة الفريدة بامتياز، ورأَى نتائجها الكارثيّة بعينه في بداية الأمر، إلا أنه لم يستَمِع إلا لطموحاته الشخصية، وغروره الذي أراد إرضائه لكن على حساب بلدِه ومصلحتها.

إنه لم يكن يسعَى لا لتنمية العملية التعليمية وتطويرها؛ لأنه لو كان يقصد ذلك لكان أحرى به، وهو أكاديميّ منهجه البحث بموضوعية،

دراسة ظروف النشأة هنا في بلادنا، و انتخاب الملائم من تلك التجربة لظروف راسخة بوطننا، ثم الإضافة إليها بما يتواءَمُ وظروف النشء التعليمية، وبما يتواءم وظروف العملية التعليمية في بلادنا بوجه عام، لكن ما حدث هو أن غلّب ذلك الدكتور –المنبهر- انبهارَه بعِظَم تلك التجربة على واجبه الوطني في دراسة موضوعيّةٍ ومتأنّيّةٍ لظروف مجتمعنا التعليمي، ولهذا كانت النتيجة معروفة من قبل البدء في التنفيذ، نتيجة حتمية، الفشل الذريع وبامتياز.

والعجيب في الأمر كلّه أنك إلى الآن تجد أُناسًا قد تزعّموا الدفاع عنه بشكل يصِلُ أحيانًا إلى الطعن فيمن انتقد سياسته، ونعته بـ(الجاهل)؛ فقد طلع علينا أحدهم، وبيده سجلّ حافل بالإنجازات العلمية له، وذكر أن هذا الرجل قد درّس في مؤسسة يعدّ خريجُها من أنجَب من درَس العلوم بالعالم، ويتساءل أحدهم، أنه كيف نُهاجِم الرجل وهو من قام بالتدريس في مثل هذه المؤسسات؟! هذا من قبيل الجحود، ولا يفعل ذلك سوى جاهل.. أو حاقد.

إنني أحببتُ أن أنوّه عن شيء، ملفِتًا نظر هؤلاء إلى أنّ فرقًا كبيرًا بين الإنجاز الشخصيّ والإنجاز العام؛ فالأول هو كما يتحدثون عن الشهادات والإنجازات العلمية، ونحن عندما انتقدناه لم يكن أبدًا ذلك طعنًا في إنجازاته العلمية، حيث أنها إنجازات شخصية خاصة به حازها بفضل مجهوداته واجتهاده العلميّ، وليس لأحد إنكار ذلك، لكنه فشلَ بامتياز في تحقيق أيّ إنجاز عام عندما أضحى مسئولًا عن ملف العملية التعليمية، وهذا ما نحن بصدده، وما انتقدناه، فهؤلاء لديهم خلطٌ كبير بين الإنجاز الشخصيّ والإنجاز العام، لكنّ النتيجة –اختلفنا أو اتفقنا- وجود ضحايا كُثُر لهذا الفشل الذريع.

بماذا أحلم؟!

بعد كل ما عبّرت عنه، وتراني لم أعبّر سوى عن نقائص وسلبيات، ومن الممكن حينها أن ينعتني أحدُهم بأنّني ذو نظرة تشاؤمية، ولن يكون ذلك حينها سوى محض افتراء عليّ، وظلم بيّن لي، وليس هذا دفاعًا عن نفسي، إنما هو واقع أعبّر عنه، وأسرده، وأصف ما تراه عيني وما يدركه عقلي.

قطعًا هناك إيجابيات، إلا أنها إذا ما قُورِنَت بحجم سلبيات ونقائص الواقع المُعاش؛ قطعًا سنجد تلك النقائص تبتلع أي نقطة إيجابية، وذلك يعني أن المواطن لا يشعر بأية إيجابية في ظل نقائص كبرى وجوهرية تبتلع أي إنجاز لصالح المواطن.

إنني لا أرى الإكثار من الاعتراض على سياسات تم إقرارها لتُدَار بها البلاد، لا أراه ظاهرة صحية؛ لأنه من المستحيل قطعًا إرضاء الكلّ، لكن يصبح الاعتراض المتكرّر والإكثار منه مفروضًا علينا عندما لا نرى تقدّمًا ملحوظًا في ملفات حيوية تتعلّق تعلُّقًا مباشرًا بحياة المواطن، هنا وجب علينا الاعتراض أكثر من ذي قبل؛ بحيث إما أن نلاحظ تقدُّمًا ملحوظًا في تلك الملفات، وإلا فالأَوْلَى الإفساح لآخر أجدر بالمنصب، لمن يرغب ويقدِرُ على تحقيق تطوّر وإنجازٍ ملموسٍ بحياة المواط؛، لأنه بالأول والأخير فإن رضاء المواطن هو غاية أيّ حزب حقيقيّ أو جريدة حقيقية أُنشِئَت

لتحليل ونقد ما يتم اتخاذه من سياسات، وذلك تأسيسًا على مدى ما تتركُه من تأثير ملحوظ على المواطن.

إن الانطلاقة الحقيقية تكون من المواطن لتعود للمواطن مرة أخرى، فأيّ مشروع يُقام لا بُدّ أن يستهدف في المقام الأول المواطن؛ بتحسين حالته وترقية أحواله، ومن ثُمّ فمَن يقوم بعمل أو مشروع لا علاقة له بالمواطن، بمعنى أن المواطن العاديّ لن يشعر بتغيّر في حالته جرّاء هذا المشروع، قطعًا يُعدّ ذلك إهدار لمال الشعب من قِبَل المسئول المؤتمن على هذا المال بحسن إدارته، واستثماره، وببعض الأحيان أجدُ في إقامة هذا المشروع رغم عدم جدواه (خيانة وطن)، طالما أنّ البطون فارغة والجيوب خاوية؛ فإقامة مثل هذا المشروع يُعدّ وبحق (الخيانة) بعينها.

لو سألتني عن أحلامي، سأجيبُ بأنه ليست لدي أحلام! وإنما هو حلم واحد فقط، مُلِحّ، ومتكرر، أحلم بالبطون والجيوب ممتلئة، أحلم بدولة حقيقية لا تأخذ أكثر مما تعطي، إنها تعطي أكثر مما تأخذ.

أحلمُ بالدولة كيان قائم بذاته لا تعرفُ إلا السُبُل لإغناء المواطن، وضمان سلامته النفسية والمادية والصحية.

أحلم بالمسئول وهو يجهل طرقات مؤدية إلى غرفة مكتبه أكثر مما يجهل الطرقات الضيقة بالأزقّة والحواري، حيث المعاناة في أبشع صورها، من مواطنين دائمِي المعاناة في كل ساعة لا تزَالُ قلوبهم فيها تنبض، أحلمُ بالمسئول قريب منهم، محاطٌ بمعاناتهم وقضاياهم.

أحلم بالمال وقد قامَت به مشروعات صناعية عملاقة تجعل من الاقتصاد قوة جبّارة قادرة بحق على صدّ أي هجمات وخوض كافة التحديات بدون تكلفة المواطن أي عبء، أحلم بالمال ولكُلٍّ منه نصيب قادر على إحيائه الحياة اللائقة به كإنسان له حقوق قبل أن تكون عليه واجبات.

أحلمُ بالدولة بقطاعاتها حاضرة وبقوة مُلفِتة لتمثّل خط الدفاع الأول عن المواطن ضد الاستغلال وبراثنه.

أحلمُ بمجتمع بلا طبقات، مجتمع قائم على تعاونِ الكل واشتراك الكُلّ في خلق حياة كريمة للكل، ولا يكون هذا إلا بدَولةٍ قادرة وبامتياز على أن تبحَثَ عما عليها قبل الحديث عمّا لها، حينها يشعر كل مواطن بلا استثناء أنّ وطنه حقيق وجدير بكل نقطة عرَقٍ في سبيل بنائه ومجده.

الفهرس